القضاء يصدر قرارات تتعلق بالعفو العام وتخفيف اكتظاظ السجون

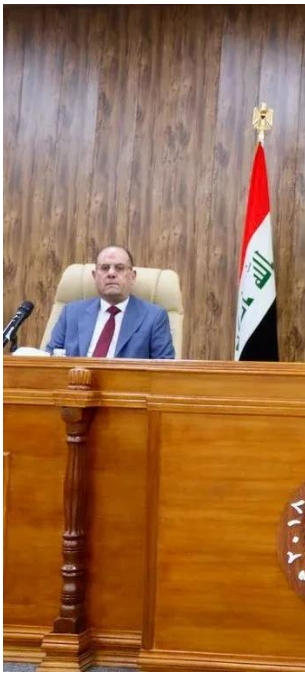

وجه مجلس القضاء الأعلى، اليوم الثلاثاء، بمتابعة القضايا المشمولة بقانون العفو والاستجابة لطلبات التنازل.

وذكر مجلس القضاء في بيان تلقته المطلع، إن: "رئاسة محكمة استئناف بغداد الرصافة نظمت اجتماعاً، حضره كل من رئيس الاستئناف القاضي عماد الجابري، وقضاة محاكم الجنح والأحداث في المنطقة الاستئنافية، لمناقشة واقع العمل القضائي".

وأضاف أن: "الاجتماع شهد مناقشة عدد من المواضيع، أبرزها قضايا الإقامة غير المشروعة، كما تطرق الحضور إلى الأحكام الغيابية الصادرة عن محاكم الجنح وآلية نشرها في الصحف المحلية، وتنفيذ أوامر القبض وحجز الأموال بحق المتهمين الهاربين، والقضايا الخاصة بالتجاوز على المال العام، وضرورة الإسراع في إصدار قرارات الإبعاد بحق المخالفين سعياً للحد من اكتظاظ السجون والمواقف".

وأكد رئيس الاستئناف على: "ضرورة إرفاق التحقيقات الإدارية اللازمة وحضور الممثلين القانونيين

للجهات المتضررة أثناء المرافعات".

ووجه: "بمتابعة القضايا المشمولة بقانون العفو رقم 27 لسنة 2016 المعدل بالتعديل الثاني لسنة 2025 وقوانين العفو الأخرى، مع ضرورة الاستجابة لطلبات التنازل باعتبارها أحد الشروط القانونية للشمول بأحكام العفو".

وشدد على: "أهمية تنظيم وترتيب الأضابير الجزائية عند إرسالها إلى الهيئة الجزائية، بهدف الحد من حالات إحالة الدعاوى بين محاكم الجنح، لاسيما القضايا المهيأة للحسم، بما يسهم في منع التأخير وإنجاز الملفات ضمن السقوف الزمنية المحددة".